Distribution: Restricted EB 2004/83/R.51 17 November 2004
Original: English البند 12 (ج) من جدول الأعمال Arabic

الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

المجلس التنفيذي – الدورة الثالثة والثمانون

روما، 1-2 ديسمبر/كانون الأول 2004

تقرير رئيس الصندوق وتوصيته إلى المجلس التنفيذي

بشأن

منحة قطرية النطاق

إلى

شبكة ورابطات الائتمان والادخار في اتحاد جزر القمر

من أجل دعم

برنامج بناء قدرات شبكة رابطات الائتمان والادخار

بسبب قيود الموارد والاهتمامات البيئية تصدر وثائق الصندوق بكميات محدودة.
ويرجى من السادة المندوبين إحضار وثائقهم معهم إلى الاجتماعات وتقييد طلب النسخ الإضافية.

المحتويات

أولا –	الظروف القطرية	1
ثانيا –	الخلفية	2
ثالثا –	الأساس المنطقي	2
رابعا –	البرنامج المقترح	3
خامسا –	التوصية	6

الذيل:

موجز تكاليف البرنامج	7

تقرير رئيس الصندوق وتوصيته إلى المجلس التنفيذي بشأن

منحة قطرية النطاق إلى شبكة ورابطات الائتمان والادخار في اتحاد جزر القمر

من أجل دعم

برنامج بناء قدرات شبكة رابطات الائتمان والادخار

أعرض هذا التقرير والتوصية التالية له بشأن منحة قطرية النطاق مقترح تقديمها لدعم برنامج بناء قدرات شبكة ورابطات الائتمان والادخار في اتحاد جزر القمر بمبلغ 000 350 دولار أمريكي لفترة ثلاث سنوات.

أولا – الظروف القطرية

1 - يقع أرخبيل جزر القمر في قناة موزامبيق على مسافة 200 كيلومتر شمال شرق مدغشقر و300 كيلومتر شرق موزامبيق. وتتألف من أربع جزر يشكِّل ثلاث منها (القمر الكبرى وأنجون وموهيلي) اتحاد جزر القمر الذي نال استقلاله في يوليو/تموز 1975. وبقيت الجزيرة الرابعة، أي مايوت، تحت الإدارة الفرنسية. وتُعتبر جزر القمر من أفقر بلدان العالم حيث يبلغ نصيب الفرد فيها من الناتج المحلي الإجمالي 257 دولاراً أمريكياً. وتُعتبر الزراعة أهم قطاعات الاقتصاد، حيث توفِّر فرص العمل لنسبة 70–80 في المائة من السكان وتحقق 40% من الناتج القومي الإجمالي. وتلعب تحويلات العاملين في الخارج والمساعدات الدولية دوراً مهماً في الاقتصاد وتُشكِّل تدفقات إيجابية كبيرة لميزان المدفوعات في البلاد. وعلى منوال العديد من الاقتصادات الجزرية الصغيرة فإن جزر القمر تتعرض لقيود تتمثل في عزلتها وعدم وجود حدود واضحة لأراضيها والصغر الشديد للأسواق المحلية. وحال ضعف إمكانات النقل والقيود المؤسسية حتى الآن دون إقامة تجارة ذات مغزى بين الجزر. وتم وضع دستور جديد وافق عليه 70% من السكان في استفتاء أُجري في ديسمبر/كانون الأول 2002، كما أُجريت انتخابات محلية في أبريل/نيسان 2004. وترزح البلاد تحت عبء ثقيل من الديون، ومن ثم أخذت تعمل مع البنك الدولي من أجل الاستفادة من مبادرة تخفيف ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون.

2 - **المساعدة المقدمة من الصندوق.** موَّل الصندوق أربع عمليات إقراضية في جزر القمر، وبلغ مجموع التزاماته 9.25 مليون وحدة من حقوق السحب الخاصة، وتم إقفال المشروعين الأولين بعد أن تم صرف 57% فقط من المبالغ الملتزم بها، بينما تم صرف 95% من التزامات المشروعين الأخيرين. وتم إقفال المشروع النموذجي للخدمات الزراعية الذي اشترك البنك الدولي في تمويله في 2003، كما سيتم إقفال آخر مشروعات الحافظة في ديسمبر/كانون الأول 2004.

3 - **تجهيز البرنامج.** أعدَّ الصندوق وثيقة الفرص الاستراتيجية القطرية لجزر القمر في نهاية 2001 التي أوصت بتقديم منحة لدعم أنشطة المنظمات غير الحكومية. وحددت الوثيقة أيضاً أولوية للصندوق التي تتمثل في المُضي في دعم تطوير عمليات تمويل القروض الصغيرة. وأعدَّ الصندوق مشروع متابعة في عام 2002، ولكنه لم يُعرض على المجلس التنفيذي للصندوق بناء على طلب الحكومة. وكانت الحكومة قد امتنعت عن طلب قروض نظراً لأن المفاوضات الخاصة بمبادرة تخفيف الديون لا تزال قائمة وبسبب عدم توافر إطار لتحقيق اللامركزية المالية. وفي عام 2003 أبلغت الحكومة الصندوق بأنها لن تقترض من أجل تمويل أنشطة التنمية في المستقبل القريب وأنها لا تتوقع أن تُعيد النظر في هذا الوضع حتى عام 2006.

ثانيا – الخلفية

4 - **إنجازات المشروع.** اعتمد الصندوق قرضاً لمشروع مساندة المبادرات الاقتصادية على مستوى القاعدة في عام 2004 بما قيمته 2.45 مليون وحدة من حقوق السحب الخاصة، ووصل المشروع إلى مرحلة انتهاء التنفيذ في 30 يونيو/حزيران 2004. وتألف المشروع من عنصرين: (أ) تطوير المشروعات الفردية الصغرى تحقيقاً للقيمة المُضافة لإنتاج المناطق الريفية؛ (ب) تطوير رابطات الادخار والائتمان من أجل تقديم الخدمات المالية المناسبة لسكان الريف. وقد كان أداء عنصر التمويل الريفي رائعاً، حيث تم تشكيل 12 رابطة من رابطات الائتمان والادخار في جزر القمر التي أصبحت تضم الآن 000 22 عضو ونجحت في تعبئة 9.4 مليون دولار أمريكي من المدخرات. وترجع أسباب نجاح هذه الرابطات في تعبئة المدخرات إلى قلة المؤسسات المالية (لا يوجد سوى مصرفين تجاريين ومؤسسة أخرى لتمويل القروض الصغرى هي مؤسسة "الصندوق") وارتفاع معدل تحويلات العاملين في الخارج. وتُبين التجربة المستفادة من قبل بوضوح كيف أن تقديم الخدمات المالية يشجع على الادخار. وقد تجلى ذلك في أن الإيداعات الأولية من أعضاء الرابطات كانت صغيرة جداً (تُعادل 5–10 دولارات أمريكية) ولكنها سُرعان ما تزايدت بفضل مساهمات أعضاء الأسر العاملين في الخارج، وأصبح متوسط المبلغ المدخر 450 دولاراً أمريكياً للعضو. وتقدم الرابطات أيضاً قروضاً إلى الأعضاء تعادل 50% من المدخرات التي تمت تعبئتها. وقد خلص مشروع تقرير إنجاز التنفيذ إلى أن معظم النجاحات المشهودة للمشروع حققتها مؤسسات التمويل الريفي.

ثالثا – الأساس المنطقي

5 - تدعو الحاجة إلى تعزيز الإنجازات التي حققتها شبكة رابطات الائتمان والادخار عملاً على توفير الخدمات المالية اللامركزية للمجموعات المستهدفة من الصندوق كوسيلة للترويج للتنمية الاجتماعية الاقتصادية. وتضم شبكة تمويل القروض الصغرى 12 رابطة للائتمان والادخار، منها أربع رابطات أُنشئت في عام 2003. ولا تزال هذه الشبكة تمر بمرحلة مبكرة نسبياً من تطورها برغم السرعة الفائقة في تزايد عدد الأعضاء وحجم تعبئة المدخرات (التي تتضاعف كل سنة). وتتجلى هشاشة أوضاع الرابطات في احتياجها إلى استخدام الكمبيوتر في إدارة النظم المحاسبية، والحاجة المستمرة إلى تدريب أعضاء لجنة الرابطات على القيام بمهامهم ومسؤولياتهم، وعدم توافر التدابير الحكيمة لتأمين المدخرات. وكما تدعو الحاجة إلى بذل جهود مستمرة لخفض فترة التخلف عن سداد الائتمانات وتحسين معدل السداد الذي يتراوح حالياً بين 92 و100% حسب الرابطة.

6 - أنشئت شبكة رابطات الائتمان والادخار في أغسطس/آب 2003 من أجل تقديم المساندة التقنية والإشراف لربط رابطات الائتمان والادخار بهدف تقاسم المخاطر الائتمانية على عدد أكبر من الرابطات الفردية والتمكن من الاستفادة من وفورات الحجم الكبير. وتم تعيين الأمين العام للشبكة في أبريل/نيسان 2004 وتم اختيار الموظفين اللازمين. واعتمدت الحكومة في يونيو/حزيران 2004 الإطار القانوني للشبكة، وتضمن ذلك تعديل الإطار التشريعي للمصرف المركزي بما يسمح بضم مؤسسات تمويل القروض الصغرى. وفي حين تعتبر هذه خطوة عظيمة الايجابية نحو التوسع في تقديم الخدمات المالية في المناطق النائية من الجزر، فإنه من المنتظر أن تتولى الشبكة أيضاً الإشراف على الرابطات فرادى للتأكد من سلامة إجراءاتها المالية والإدارية وحماية المدخرات وتوفير التدريب التقني لموظفي وأعضاء لجان الرابطات.

7 - نتيجة لإقفال المشروعات الممولة من الصندوق لم تستفد الشبكة من المساندة التقنية في تطوير مهمته بشكل واضح في تنفيذ نشاط جديد ليس لجزر القمر خبرة فيه. وقد تبين من تجربة مؤسسات تمويل القروض الصغرى أن الأمر يتطلب 8–10 سنوات من العمليات قبل تحقيق الاستدامة المؤسسية الكاملة، أي عندما يغطي عائد أعضاء الفرع جميع تكاليف المنظمة الأم. ونظراً لأن الرابطات تمر بمرحلة مبكرة من التطور فإن مساهماتها المالية في عمليات الشبكة لن تكفي، حسب التوقعات، لتغطية تكاليف التشغيل في المستقبل القريب. وتهدف المساندة التي ستوفرها المنحة إلى تعزيز الاستدامة المؤسسية، ولكن قد تكون ثَمة حاجة إلى توفير دعم إضافي نظراً لضيق الوقت المطلوب لتحقيق الاستدامة المؤسسية.

رابعا – البرنامج المقترح

8 - **الغايات والأهداف.** يُعتبر تقديم الخدمات المالية الريفية أداة رئيسية لتعبئة المدخرات وتوفير التمويل في المناطق الريفية بجزر القمر. وتهدف المنحة إلى تعزيز الاستدامة المؤسسية لرابطات الائتمان والادخار من خلال دعم الشبكة. أما الأهداف المحددة للمنحة على مدى سنوات التنفيذ الثلاث فهي:

(i) تمكين شبكة رابطات الائتمان والادخار من خلال بناء قدرتها التقنية التي تمكنها من أن تؤدي دورها في عمليات الإشراف والمساندة التقنية والدعوة لهذه الأنشطة؛

(ii) دعم استدامة الشبكة من خلال العمل المستمر في تطوير وتعزيز وتنفيذ الإجراءات المالية والإدارية المناسبة، مع الأخذ في الاعتبار الحاجة إلى تحقيق الجدوى المالية للشبكة على المدى البعيد؛

(iii) تمكين شبكة الرابطات من وضع إطار مالي لتنمية مصادر كسب الدخل من أنشطته على أساس استرداد التكاليف وفرض رسوم خدمة على مساهمات الأعضاء.

9 - **المجموعة المستهدفة.** ستُقدَّم المنحة إلى شبكة رابطات الائتمان والادخار من أجل تقديم الخدمات للرابطات الاثنتي عشرة الأعضاء فيه والتي تضم في عضويتها حالياً 000 22 عضو. وبالنظر إلى ارتفاع معدل نمو الرابطات فمن المتوقع أن تستمر عضويتها في الزيادة، لاسيما الرابطات التي أُنشئت في السنتين الماضيتين. وتتألف المجموعة المستهدفة من المنحة من فقراء الريف الأعضاء في الرابطات.

10 - **أنشطة المنحة.** ستُمَوِّل المنحة الأنشطة التي تدعم تحسين القدرات المهنية لموظفي الشبكة وتحسين القدرة المهنية لموظفي الرابطات وأعضاء اللجنة المنتخبين، وتوفير التدريب التقني لأعضاء الرابطات. وفيما يلي الأنشطة الأربعة المقررة:

- **التعزيز المؤسسي لشبكة رابطات الائتمان والادخار (العنصر ألف).** ويشمل ذلك تمويل تكاليف عقد اجتماعين سنويين للهيئة العمومية للشبكة وثلاثة اجتماعات شهرية للجنة التنفيذية مع الرابطات. وسيشمل التمويل أيضاً مرتبات موظفي الشبكة لمدة 36 شهراً.

- **تحديث نظام إدارة المعلومات لرابطات الائتمان والادخار فرادى (العنصر باء).** في حين أن المشروع الذي تم إقفاله والذي اضطلع به الصندوق قدم المساندة التقنية لتعزيز النظم المحاسبية فإن نمو المدخرات سار بسرعة تجاوزت قدرات النظم المحاسبية. ولذلك ستمول المنحة تكاليف تنفيذ المرحلتين الأخيرتين من تطوير النظم المحاسبية للرابطات فضلاً عن شراء احتياجاتها من أجهزة الكمبيوتر وبرامجه.

- **الإشراف والمراجعة الخارجية (العنصر جيم).** ستنفذ هذه الأنشطة استجابة لمتطلبات النمو السريع للقطاع المالي وتحقيق اللامركزية له. ويشمل ذلك وضع واختبار السياسات والإجراءات المالية والإدارية ومخاطرها على مستوى الشبكة بغرض حماية مدخرات الأعضاء في كل من رابطات الائتمان والادخار. كما ستمول المنحة تكاليف اثنين من المراجعين الداخليين وتكاليف المراجعة الخارجية السنوية لكل من الرابطات الاثنتي عشرة والشبكة.

- **المساعدة التقنية وبناء القدرات (العنصر دال).** سوف تستخدم المساعدة التقنية، في إطار هذا البند، من أجل: (أ) تحديد مضمون التدريب المطلوب لموظفي كل من الرابطات ولجانها المنتخبة؛ (ب) تقديم توصيات بشأن تنفيذ النظام المحاسبي الجديد؛ (ج) تقديم الدعم التقني المطلوب للشبكة كي يحدد دوره ومسؤولياته بوضوح.

11 - **النواتج المحددة.** فيما يلي النواتج المتوقعة من المنحة:

(i) تعزيز الشبكة حتى يمكنها القيام بدورها الإشرافي على كل من الرابطات، ووضع إجراءات مالية تتسم بالشفافية لضمان مصداقية الشبكة بأكملها؛

(ii) تعزيز ما تحقق حتى تاريخه من إنجازات في تقديم الخدمات المالية إلى الشرائح الأفقر من السكان والوسطاء الماليين والمناطق الريفية؛

(iii) تدعيم الكفاءة المهنية لكل من الرابطات والشبكة بغرض وضع معايير استدامة عمليات تمويل القروض الصغيرة والالتزام بهذه المعايير.

12 - **ترتيبات التنفيذ.** اعترفت الحكومة رسمياً بشبكة رابطات الائتمان والادخار في أغسطس/آب 2003 وأصبحت تعمل بشكل مستقل عن الحكومة. وسوف تقدم منحة الصندوق مباشرة إلى الشبكة التي ستتولى المسؤولية عن تنفيذ الأنشطة المذكورة أعلاه. وسترفع الشبكة تقارير عن أنشطتها إلى الصندوق والمصرف المركزي. وستبدأ الشبكة، خلال الفترة المشمولة بالمنحة، في وضع نهج لضمان الاستيعاب التدريجي من جانب أعضاء الرابطات لتكاليف التشغيل. كما ستقيم الشبكة صلات مع مركز التعليم المالي الريفي المُنشأ حديثاً[1] في إطار مشروع ميكروسيف[2] والمركز الدولي للتطوير والبحوث[3] من أجل توفير الدعم الجاري على مدى فترة تنفيذ المنحة. وستعمل الشبكة على توحيد عملية إعداد التقارير من خلال شبكة تبادل المعلومات عن تمويل القروض الصغرى.

13 - **التكاليف والتمويل.** يبلغ مجموع قيمة المنحة 000 350 دولار أمريكي، بينما تبلغ فترة تنفيذها ثلاث سنوات. وستتم عمليات صرف مبالغ المنحة على أساس الميزانيات وخطط العمل السنوية المعتمدة وفقاً لكشوف الصرف والكشوفات المالية المرضية والمبادئ التوجيهية التي يرتضيها الصندوق. وستشمل موارد المنحة أيضاً تغطية تكاليف شركة المراجعة الخارجية للحسابات التي ستتولى المراجعة السنوية لحسابات الشبكة والرابطات الأعضاء الإثنتى عشرة، وتزويد الصندوق بالرأي المنفصل عن هذه الحسابات. ويرد في ذيل هذه الوثيقة تفاصيل الميزانية المقترحة.

14 - **إعداد التقارير والإشراف.** سترفع شبكة رابطات الائتمان والادخار تقارير نصف سنوية إلى الصندوق عن التقدم المُحرز حتى تاريخه، كما ستقدم له تقريراً شاملاً في نهاية السنة. وسيشمل تقرير نهاية السنة معلومات عن وضع تنفيذ الأنشطة المبينة في خطة العمل والميزانية السنوية وما تم عقده من التزامات في إطار الميزانية ومدى تطابق هذه الالتزامات مع الميزانية أو تجاوزها لها، وما تم تحقيقه من نتائج، وتقديم إحصاءات عن رابطات الشبكة فرادى مقسمة بحسب الجنسين. كما ستزود الشبكة الصندوق، في غضون ستة أشهر من السنة المالية المعنية، بتقارير المراجع الخارجي عن كل رابطة من الرابطات وعن الشبكة إجمالاً. وسيوفد الصندوق بعثة إشرافية سنوياً لتقدير مدى التزام الشبكة بخطة العمل والميزانية وتحديد أوجه النجاح والصعوبات، مع إدراج قسم خاص في التقرير عن ما تحقق من آثار. ولن تشكل تكاليف الإشراف والنفقات ذات الصلة الأخرى جزءاً من حصيلة المنحة.

15 - **الصلة باستراتيجيات الصندوق.** تمشياً مع الإطار الاستراتيجي للصندوق فإن أنشطة المنحة المقترحة تهدف إلى تعزيز المنظمات الريفية ووضع آليات لضمان تحقيق الاستدامة والتعبير في الوقت نفسه عن أولويات التقدير الإقليمي لأفريقيا الشرقية والجنوبية بشأن الترويج لتقديم الخدمات المالية لفقراء الريف. وفي إطار سياسة الصندوق تجاه التمويل بالمنح فإن هذه المنحة تهدف إلى بناء قدرات الشركاء المحليين (أي كل من رابطات الائتمان والادخار الأعضاء في الشبكة) والشركاء على المستوى الوطني (من خلال دعم قدرة الشبكة على الإشراف وتقديم الخدمات). وتتفق المنحة المقترحة أيضاً مع سياسة الصندوق في مجال التمويل الريفي التي تشدد على تحقيق الاستدامة المؤسسية

[1] مركز التعليم المالي الريفي هو موقع على شبكة الانترنت يركز خصيصاً على تدعيم بناء قدرات المنظمات التي تعمل على تعزيز تقديم الخدمات المالية بكفاءة في المناطق الريفية.

[2] ميكروسيف مشروع فريد من نوعه يروج لتعبئة المدخرات وتقديم الخدمات المالية المناسبة لعملاء مؤسسات تمويل القروض الصغرى.

[3] المركز الدولي للتطوير والبحوث هو منظمة غير حكومية فرنسية أنشئت في عام 1961 وتُركز أساساً على تحقيق التكامل بين تمويل القروض الصغرى والأنشطة الاجتماعية والاقتصادية.

والمالية طويلة الأجل لمنظمات تمويل القروض الصغرى وربطها بالشبكات النشطة التي يستخدمها الصندوق في تقديم التمويل الريفي.

خامسا – التوصية

16 - أوصي بأن يوافق المجلس التنفيذي على تقديم المنحة قطرية النطاق المقترحة بموجب القرار التالي:

قرر: أن يقدم الصندوق، في سبيل التمويل الجزئي لبرنامج بناء قدرات شبكة رابطات الائتمان والادخار، لفترة ثلاث سنوات تبدأ في يناير/كانون الثاني 2005، منحة لا تتجاوز ثلاثمائة وخمسين ألف دولار أمريكي (350 000 دولار أمريكي) إلى شبكة رابطات الائتمان والادخار في اتحاد جزر القمر، بشروط وأوضاع تكون مطابقة على نحو أساسي للشروط والأوضاع المقدمة إلى المجلس التنفيذي في هذه الوثيقة التي تضم تقرير رئيس الصندوق وتوصيته.

لينارت بوغه
رئيس الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

APPENDIX

SUMMARY OF PROGRAMME COSTS

Savings and Credit Union Network Capacity-Building Programme (2005-2008)
Tentative Detailed Grant Budget
(USD)

Component A:	**Inst. strengthening for Savings and Credit Union Network**	**104,300**
Director-General salary	33,000	
Deputy Director-General salary	25,500	
Staff salaries	19,800	
Operating costs	11,000	
Inter-island travel	15,000	
Component B:	**Modernization of the information management system for individual MECKs**	**85,100**
Furniture	500	
Computers and supplies	6,000	
Software purchases and licenses	2,000	
Information Management System (third and fourth phases)	76,600	
Component C:	**Supervision and external auditing**	**84,000**
External audit	60,000	
Salary of internal auditors	24,000	
Component D:	**Technical assistance and capacity-building**	**76,600**
International technical assistance	66,000	
Training of elected committees	10,600	
TOTAL PROGRAMME COST		**350,000**